مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

Journal of Administrative and Economic Sciences

أثر التقلبات في أسعار الصرف وأسعار النفط الخام على الميزان التجاري اليمني

الباحث/ حمزة فؤاد عبده مهيوب السفياني

طالب ماجستير بقسم الاقتصاد

كلية العلوم الإدارية – جامعة تعز -اليمن

hamzaalsufyani.44@gmail.com

أثر التقلبات في أسعار الصرف وأسعار النفط الخام على الميزان التجاري اليمني

الباحث/ حمزة فؤاد عبده مهيوب السفياني
طالب ماجستير بقسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز - اليمن

ملخص

تناولت هذه الدراسة أثر التقلبات في أسعار الصرف والنفط الخام على الميزان التجاري اليمني خلال المدة (1999- 2016م) وهدف الدراسة إلى معرفة أثر التقلبات في أسعار كل من الصرف والنفط على الميزان التجاري وقامت الدراسة على الفرضيات لتالية:

إن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط العالمي والميزان التجاري.، وهناك علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري، وكانت أداة الدراسة عبر عن السلاسل الزمنية التي تم جمعها من تقارير البنك المركزي اليمني وتم اتبع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء البحث وتم تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغيرة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews13 وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير أسعار النفط الخام ورصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية أقل من 5% حيث تبين وجود علاقة إحصائية موجبة (طردية) وذلك الآن الصادرات من النفط الخام والغاز تختل نسبة كبيرة من الصادرات اليمنية وأنه نجد أنه عند ارتفاع أسعار النفط يؤثر إيجابيًا على الميزان التجاري، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر صرف الريال اليمني والميزان التجاري عند مستوى معنوية أقل من 5% حيث تبين وجود علاقة إحصائية سالب (عكسية) وتوجد هذه العلاقة العكسية بين تقلبات سعر الصرف (تدهور قيمة الريال اليمني) والميزان التجاري بما يخص دراسة الميزان التجاري اليمني خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة ارتفعت تكلفة الواردات بشكل كبير، وخاصة السلع الأساسية التي تعتمد عليها اليمن في تغطية احتياجاتها اليومية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف – الميزان التجاري.

The impact of fluctuations in exchange rates and crude oil prices on the Yemeni trade balance

Researcher's. Hamza Fuad Abdu Mahyoub Al- Sufyani
Master student in the Department of Economics
Faculty of Administrative Sciences - Taiz University – Yemen

Abstract

This research dealt with the impact of fluctuations in exchange rates and crude oil on the Yemeni trade balance during the period (1999- 2016) and the aim of the study is to know the impact of fluctuations in the exchange and oil prices on the trade balance and the study was based on the following hypotheses:

There is a positive relationship between global oil prices and the trade balance, and there is a direct relationship between the exchange rate and the trade balance, and the study tool was expressed in the time series collected from the reports of the Central Bank of Yemen and the descriptive analytical approach was followed in conducting the research and the study model was estimated in a small squares method using the statistical analysis program Eviews13 The study reached several results, including the existence of a statistically significant relationship between the change in crude oil prices and the balance of the trade balance at a significant level Less than 5%, where it was found that there is a positive statistical relationship (positive) and that now exports of crude oil and gas are disturbed by a large proportion of Yemeni exports and that we find that when oil prices rise positively affects the trade balance, And the existence of a statistically significant relationship between the fluctuations of the exchange rate of the Yemeni riyal and the trade balance at a significant level of less than 5%, where it was found that there is a negative statistical relationship (inverse) and this inverse relationship exists between exchange rate fluctuations (deterioration of the value of the Yemeni riyal) and the trade balance with regard to the study of the Yemeni trade balance during the study period, as a result of the cost of imports has increased significantly, especially the basic commodities on which Yemen depends to cover its daily needs.

Keywords: Exchange Rate – Trade Balance.

الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

يشكل الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول، ويمثل الفارق بين قيمة الصادرات والواردات.

تعتمد الدول التي تمتلك ثروات طبيعية، مثل اليمن، بشكل كبير على صادرات النفط الخام لتمويل احتياجاتها الاقتصادية.

ومع ذلك، تتأثر هذه الدول بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على عائدات التصدير وقدرة الاقتصاد على الحفاظ على التوازن في الميزان التجاري.

إلى جانب ذلك، تلعب أسعار الصرف دورًا حاسمًا في التأثير على حركة التجارة الخارجية، حيث يؤثر تقلب سعر العملة المحلية على تكلفة الواردات والصادرات، وبالتالي على الفائض أو العجز في الميزان التجاري.

في هذا البحث الذي تم إنجازه، تم دراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط الخام على الميزان التجاري اليمني، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد.

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات الرئيسية وتأثيرها على التجارة الخارجية، مع التركيز على اليمن كحالة دراسية.

كما يستعرض البحث السياسات الاقتصادية الممكنة للتخفيف من آثار تقلبات الأسعار العالمية وحماية الميزان التجاري اليمني من الاختلالات الحادة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعاني الميزان التجاري اليمني من عجز مزمن ومستمر منذو عام 2008م قد يعزي هذا العجز الى التقلبات في أسعار الصرف وزيادة العرض النقدي وايضا بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمي، سوف يتم صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما إثر التقلبات في سعر الصرف وأسعار النفط العالمي على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجمهورية اليمنية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما أثر تغير سعر صرف الريال اليمني على العجز في الميزان التجاري؟

2- مدى تأثير التقلبات في أسعار النفط الخام على الميزان التجاري؟

فرضيات الدراسة:

- يتأثر الميزان التجاري بالتقلبات في أسعار الصرف، وأسعار النفط العالمي.
- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط العالمي والميزان التجاري.
- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري.

أهداف الدراسة:

سعينا من خلال هذا الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

الهدف الرئيسي يتمثل تحديد مدى تأثير التقلبات في أسعار الصرف وأسعار النفط العالمي على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجمهورية اليمنية؟

وينتج عن هذا الهدف أهداف فرعية أخرى تتمثل في:

- تقديم أطار نطري حول سعر الصرف والميزان التجاري.
- دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري اليمني.
- دراسة أثر الذبذب في أسعار النفط العالمي على توازن الميزان التجاري اليمني.
- معرفة دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري.
- محاولة البحث عن الوسائل الاجراءات الذي من شانها تحد من العجز غي الميزان التجاري وتحقيق التوازن.

أهمية الدارسة:

الميزان التجاري تكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للعلاقات الاقتصادية الدولية، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وتقلبات أسعار النفط والميزان التجاري في اليمن قمنا بأسقاط البحث على الميزان التجاري اليمني كون اليمن تعتمد على النفط الخام والغاز كمورد استراتيجي لها من خلال عائدات النفط الخام بالنقد الأجنبي، كمان ان اتباع اليمن في عام 1995 لسياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي وتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي والهادفة إلى تحرير الأسواق وانفتاحها على الخارج مما يساعد على نقل الأثر المالي للميزان التجاري الا انها لم تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج كون هذه الشروط والتوصيات لا تتناسب مع جميع اقتصاديات الدول (المتقدمة والنامية).

كما يتضح أكثر الغرض من هذه البحث من خلال إبراز تأثيرات التغيرات في سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الميزان التجاري، وكما ان للعجز في الميزان التجاري إثر كبير على الاقتصاد الوطني من تضخم وبطالة وتبعية للخارج.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الاقتصاد اليمني (الجمهورية اليمنية).

الحدود الزمنية: الفترة (1999م- 2016م) حيث هذه الفترة كونها تزامنت مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تتماشيا مع الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.

مصطلحات الدراسة:

سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

الميزان التجاري:

هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات في بلد معين خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة، إذا تجاوزت الصادرات الواردات، يطلق على الميزان التجاري اسم "فائض تجاري" أما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، يُطلق عليه "عجز تجاري".

منهجيةُ الدِّرَاسَة:

اعتمد هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي من حيث وصف أسعار الصرف وأسعار النفط والميزان التجاري وأثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط على الميزان التجاري اليمني وقياس وتحليل مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

وتم استخدم برامج التحليل الاحصائي (Eviews13) وهو برنامج متخصص في الدراسات القياسية والاحصائية ومن ثم بناء نموذج قياسي لتحليل إثر سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الامريكي وأسعار النفط في السوق العالمي على الميزان التجاري.

تم توصيف النموذج القياسي للبحث من خلال وضع نموذج للميزان التجاري اليمني وذلك بأخذ تطورات رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وتحديد كل من سعر الصرف وتغير أسعار النفط الخام كمتغيرات مستقيلة أي عوامل مؤثرة في تحديد رصيد الميزان التجاري اليمني خلال الفترة.

$$BC= B1 + B2TCN + B3DPO + U$$

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولًا: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

تمهيد:

تعتبر الدراسات السابقة أداة أساسية في أي بحث علمي، وخاصة في مجال الاقتصاد، الذي يتطلب فهمًا عميقًا للديناميكيات الاقتصادية والنماذج السلوكية.

تتضمن الدراسات السابقة مجموعة من الأبحاث والمقالات التي تم إنجازها من قبل باحثين آخرين، والتي تشكل قاعدة معرفية غنية يمكن للباحثين الجدد الاستناد إليها.

تسهم الدراسات السابقة في توضيح السياق التاريخي والاقتصادي لموضوع البحث، مما يساعد على توسيع رؤية الباحث حول التطورات والمشاكل المعقدة التي قد يتناولها.

كما تتيح له استكشاف الفجوات المعرفية والبحثية في الأدبيات الحالية، وبالتالي إمكانية الإسهام بأفكار جديدة وحلول مبتكرة، وإضافةً إلى ذلك، تلعب الدراسات السابقة دورًا مهمًا في بناء إطار نظري متين يقدم الدعم العلمي والتعزيز اللازم للفرضيات والنتائج المتوقعة.

من خلال تحليل هذه الدراسات، يستطيع الباحث أن يتأكد من صحة صواب مسارات بحثه واستراتيجياته، مما يزيد من جودة النتائج المترتبة على دراسته.

1-دراسة شيماء، وآخرون 2017 بعنوان "إثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري" دراسة حالة مصر هدفت الدراسة الى توضيح تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري، ومعرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف المصري وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية: هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، بمعني إذا زاد سعر الصرف تقل الصادرات وهذا يؤثر بالسالب على ميزان المدفوعات أي يحدث عجز.

وإذا حدث العكس فإنه يحدث فائض في الميزان التجاري، وهناك علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف، وهذا على عكس العلاقة الطبيعية بين الواردات وسعر الصرف وقد يرجع ذلك إلى عوامل أخري تؤثر على الواردات بخلاف سعر الصرف.

وتوجد العلاقة العكسية بين الواردات وسعر الصرف في حالة السلع الكمالية وهذا يخالف القاعدة العامة التي تنص علي "أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات" وهذا ما يحدث في السلع الضرورية مثل القمح، ان سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري (ومنى، 2017).

2-دراسة بلبيوض، خديجة، 2017 "أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري" دراسة قياسية (1990- 2014) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وادارة الاعمال الدولية– جامعة عبدالحميد بن باديس– مستغانم.

فرضة الدراسة ان تخفيض قيمة العملة سياسة درجت عليها الدول التي تعاني عجزًا في ميزان مدفوعاتها في ظل تبني الاصلاح الاقتصادي وان هناك علاقة سببية بين تخفيض قيمة العملة وكل من معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات، وهدفت الدراسة الى إدراك العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والمؤشرات الكلية للاقتصاد ومعرفة واقع تطبيق سياسة التخفيض في الجزائر.
(بلبيوض، 2017).

3-دراسة اليامنة، الداوي، 2016 "إثر سعر الصرف على التجارية الخارجية" دراسة حالة الجزائر للفترة (1990- 2014) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة في العلوم التجارية تخصص التقنيات الكمية في المالية (اليامنة، 2016).

هدفت هذه الدراسة الى قياس الأثر الكمي لعملة الدولار على الصادرات وعلى الواردات الجزائرية وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج التحليل الانحداري الاتجاهي(var) لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي على التجارية الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة (1990) الى سنة 2014، وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات.

4-دراسة سلمى، دوحة، 2015" إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التجارية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة (سلمى، 2015).

تناولت هذه الدراسة الاشكالية ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر؟ واصلت الدراسة الى نتائج كان مفادها ان سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، وان التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملتها ظروف داخلية)اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها (وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية، وان التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منه التأثير على الميزان التجاري بجانبيه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته و الانتقال إلى نظام أكثر مرونة، حيث أثبتت نتائج الدراسة

التطبيقية أن لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و أسعار البترول تأثير واضح على تحسين وضعية الميزان التجاري، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

وكانت توصيات الدراسة كالتالي: توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافيًا وعدم الاعتماد على المحروقات والمواد الأولية، كما توصي بضرورة ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط، وايضا العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5-دراسة السبعاوي، عبد الله خضر عبطان,2014 "إثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات"- إيران نموذجًا (1990- 2011) (مقال في مجلة دراسات إقليمية، العدد33، العراق.

هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الاثر الذي يكمن أن يمارسه التخفيض على ميزان المدفوعات في إيران (1990- 2011) بغية تحقيق الاستقرار فيه بعيد عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كلا المتغيرين، حيث توصل الباحث انه يمكن استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات إذا ما جعل التخفيض ضمن السيطرة على العجز دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش، كما يمكن معالجته من خلال السياسة النقدية وان سياسة التخفيض تكون فعالة في الدول المقدمة عنها في الدول النامية.
(السبعاوي، 2014).

6- دراسة جلاَب، رشا محمد صديق، 2013 "أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان (1970- 2010)" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة الخرطوم.

تناول البحث أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من (1970-2010) وهدف البحث الى الوصول الى السياسات الأكثر ملامة في معالجة العجز في الميزان التجاري ، و توصلت الدراسة الى أن تخفيض سعر الصرف في الأجل القصير يودي الى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات, أوصت الدراسة بانه لعلاج العجز في ميزان المدفوعات لابد من إصلاح هيكل التجارية الخارجية بتشجيع الصادرات ، لرفع وتحسين تنافسيتها بالأسواق ، كذلك إتباع سياسة إحلال الواردات والحد من

استيراد السلع الكمالية والتركيز على السلع الضرورية ، كذلك المحافظة على استقرار سعر الصرف. (جلاّب، 2013)

ثانيًا: الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد:

تعتبر أسعار الصرف أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تلعب دورًا حاسمًا في توجيه حركة التجارة الدولية والاستثمارات، فضلًا عن تأثيرها على الاقتصادات المحلية، وإن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

ويعرف بانه ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة اخري، أو هو نسبة مبادلة عملتين، ويعرف بانة ثمن الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، (الغفوري، 2018) غيران هناك دول أخري ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة.

ويمكن تعريف سعر الصرف (لطرش، 2007) على أنه عدد الوحدات من عملة أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة الوطنية.

ويعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم عنده تبادل عملة ما بعملة أخرى.

ويُستخدم كوسيلة لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول، وهو يعكس حالة الاقتصاد الوطني مقارنةً بالاقتصادات الأخرى.

وايضًـــا يعرف بانه (قدي، 2004/2003) عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.

أنواع سعر الصرف:

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1-سعر الصرف الثابت:

هذا النوع من الأسعار على ارتباط العملة بعملة أخرى أو بسلعة معينة، مثل الذهب تحدد الحكومات أو البنوك المركزية سعر الصرف الثابت وتعمل على الحفاظ عليه من خلال التدخل في الأسواق المالية.

مثال على ذلك هو ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي.

الحكومات والبنوك المركزية تدير هذا الربط لضمان استقرار الأسعار.

2- سعر الصرف العائم:

يتحدد سعر الصرف العائم بناًء على قوى العرض والطلب في الأسواق المالية، وبمعنى آخر، تتغير قيمة العملة بناًء على التفاعلات في السوق، ولا تتدخل الحكومة أو البنك المركزي بشكل مباشر للحفاظ على سعر معين.

مثال على ذلك هو الدولار الأمريكي مقابل اليورو.

عندما يرتفع الطلب على عملة معينة، يزداد سعرها مقارنة بالعملات الأخرى.

3- سعر الصرف المدار.

هو نظام يتم فيه الحفاظ على سـعر الصـرف عند مسـتوى معين من خلال تدخل الحكومة أو البنك المركزي في هذا النظام، يتم تحديد سعر الصرف بترتيب مُحدد، بينما يُسمح بقدر من المرونة في التعامل مع التقلبات الطفيفة، يهدف هذا النظام إلى توفير حماية ضد تقلبات الأسعار المفرطة، مما يساعد على تعزيز الثقة في السوق المحلية.

يجمع هذا النظام بين الثبات والتعويم، حيث تتدخل البنوك المركزية للحفاظ على سعر الصرف ضمن نطاق معين.

يتميز التعويم غير النظيف (المدار) (عطون، 2004) بإمكانية تدخل السـلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصـادية للدولة، وذلك من خلال: بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها رغبة زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.

شـراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج (سمير، 2011).

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسـيط بين الثبات والتعويم الحر، وهو ما يتلاءم مع الوضـع النقدي ووضع التجارة الدولية.

وظائف أسعار الصرف.

- الوظيفة القياسـية: يعتمد المنتجون والمسـتورون المحليون على سـعر الصـرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار الوق العالمية وهكذا يعتبر سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- الوظيفة التطويرية: يسـتخدم سـعر الصـرف في تطوير صـادرات معينة الى مناطق معينة من خلال تشـجيع تلك الصـادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سـعر الصـرف الى الاسـتغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها بالاستيراد والتي يكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.
- الوظيفة التوزيعية: أي أن سـعر الصـرف يمارس وظيفة توزيعية على مسـتوى الاقتصـاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه في التجارة الخارجية التي تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم. (مجلة المعارف الاقتصادية)

أهمية استقرار أسعار الصرف:

يعد استقرار أسعار الصرف أمرًا حيويًا للاقتصاد فهو يعزز الثقة في الأسواق المالية ويسهل من تخطيط الأنشطة التجارية.

على النقيض، تقلبات كبيرة في أسـعار الصـرف قد تؤدي إلى عدم اسـتقرار اقتصـادي وتذبذب في معدلات النمو.

إن دراسـة سـعر الصـرف تهدف إلى البحث عن الوسـائل والإجراءات التي من شـأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (بوعتروس، 2000).

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريًا أو استثماريًا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

العوامل المؤثرة على أسعار الصرف:

تتأثر أسعار الصرف بعدد كبير من العوامل الاقتصادية والسياسية التي تتحكم في العرض والطلب على العملة في الأسواق العالمية، هذه العوامل قد تكون مؤقتة أو طويلة الأمد، وتختلف تأثيراتها بناءً على الظروف الاقتصادية والسياسية في البلد.

فيما يلي أهم العوامل التي تؤثر على أسعار الصرف:

- ظروف السوق (العرض والطلب): أساس أي سعر صرف هو تفاعل العرض والطلب على العملات، وعندما يرتفع الطلب على عملة معينة، يرتفع سعرها مقابل العملات الأخرى، والعكس صحيح.
- العرض والطلب يتأثران بعوامل عدة مثل الطلب على السلع المحلية في السوق العالمية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، والتجارة الدولية.
- معدلات التضخم: التضخم هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قيمة العملة، الدول ذات معدلات التضخم المنخفضة تشهد عادة ارتفاعًا في قيمة عملتها، وذلك لأن الأسعار فيها تظل مستقرة مقارنة بالدول ذات معدلات التضخم العالية.
- العكس صحيح؛ حيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل قيمة العملة وتراجع سعر الصرف.
- معدلات الفائدة: تؤثر معدلات الفائدة على جذب الاستثمارات إلى البلاد، ما يؤثر بدوره على سعر صرف العملة، عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة في بلد ما، يميل المستثمرون إلى استثمار أموالهم في تلك الدولة، مما يزيد من الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها.
- على النقيض، انخفاض أسعار الفائدة قد يؤدي إلى تراجع قيمة العملة.
- ميزان المدفوعات: تعتبر حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، وهناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة فسعر الصرف يلعب دورًا هامًا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية فان ذلك يحدث خللا في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري وذلك من خلال تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة، يعتبر ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية له اثر ايجابي على واردات الدولة وذلك سبب انخفاض أسعار تلك الواردات على المواطنين في الدولة المحلية بسبب ارتفاع سعر صرف عملتهم.

- السياسات النقدية والمالية: تلعب السياسات النقدية التي تتبناها البنوك المركزية دورًا كبيرًا في تحديد أسعار الصرف، على سبيل المثال، إذا تبنى البنك المركزي سياسة توسعية وزاد من العرض النقدي، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.
- بالمقابل، السياسات الانكماشية مثل رفع أسعار الفائدة تؤدي عادة إلى ارتفاع قيمة العملة.

السياسات المالية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يمكن أن تؤثر أيضًا على سعر الصرف بشكل غير مباشر

- الديون الحكومية: حجم الدين الحكومي ومستوى الديون الخارجية لدولة ما يؤثر بشكل كبير على سعر صرف عملتها. إذا كانت الدولة تمتلك ديونًا كبيرة، فإن الثقة في اقتصادها وقدرتها على سداد الديون تتضاءل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

زيادة الديون تجعل العملة المحلية أقل جاذبية للمستثمرين، ما يؤدي إلى تراجع قيمتها في السوق.

- المضاربات في السوق: تلعب المضاربات دورًا كبيرًا في تحديد أسعار الصرف على المدى القصير المستثمرون يتوقعون تحركات العملة بناءً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية إذا توقعوا أن قيمة العملة سترتفع، فإنهم يشترونها مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر الصرف، العكس يحدث عندما يتوقعون انخفاض قيمة العملة، حيث يتجنبون الاستثمار فيها مما يضغط على سعرها.
- الأحداث الجيوسياسية: تلعب الأحداث السياسية والجيوسياسية دورًا كبيرًا في تقلبات أسعار الصرف. الحروب، التوترات السياسية، الثورات، أو أي أحداث سياسية كبيرة قد تؤدي إلى زعزعة الثقة في الاقتصاد المحلي وبالتالي انخفاض قيمة العملة.
- كما تؤثر الانتخابات وتغيير السياسات الحكومية على سعر الصرف إذا ارتبطت بتوقعات حول التغيرات الاقتصادية.
- التجارة العالمية واتفاقيات التجارة: الاتفاقيات التجارية والسياسات التجارية بين الدول تؤثر على سعر الصرف.

على سبيل المثال، إذا دخلت دولة في اتفاقيات تجارة حرة مع دول أخرى، قد يزيد ذلك من صادراتها ويزيد الطلب على عملتها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

- احتياطيات العملات الأجنبية: احتياطيات العملات الأجنبية لدى الدولة تؤثر أيضًا على قدرتها على التحكم في سعر الصرف.

- الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية تكون أكثر قدرة على التدخل في السوق لتحقيق استقرار سعر صرف عملتها.
- الأزمات الاقتصادية العالمية: تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية مثل الكساد الكبير أو الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على أسعار الصرف بشكل كبير.

في مثل هذه الحالات، يسعى المستثمرون إلى الأمان من خلال تحويل أموالهم إلى عملات أكثر استقرارًا مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف هذه العملات على حساب العملات الأخرى.

نظريات أسعار الصرف:

- نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP):

تشير هذه النظرية إلى أن أسعار الصرف بين عملتين تميل إلى التكيف بحيث تكون القوة الشرائية للسلع والخدمات متساوية بين البلدين، بمعنى آخر، أن سعر الصرف يجب أن يعكس الفروق في مستويات الأسعار بين الدولتين.

- نظرية تعادل أسعار الفائدة (IRP):

تفترض هذه النظرية أن الفرق بين أسعار الفائدة بين بلدين يتم تعويضه بتغيرات في أسعار الصرف، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى في بلد ما، يجب أن تنخفض قيمة عملته بمرور الوقت مقارنة بالعملات الأخرى.

- نظرية السوق الفعالة:

ترى هذه النظرية أن جميع المعلومات المتاحة تتجسد في سعر الصرف، مما يعني أنه لا يمكن تحقيق أرباح من خلال توقع تغييرات سعر الصرف إذا كانت هذه المعلومات معروفة لجميع الأطراف.

تأثيرات تقلبات أسعار الصرف:

1- تأثيرات على التجارة الدولية: تؤثر تقلبات أسعار الصرف بشكل مباشر على حركة التجارة الدولية. فإذا ارتفعت قيمة عملة دولة ما، قد تتراجع صادراتها لأن السلع تصبح أكثر تكلفة على المستوردين.

2- تأثيرات على الاستثمارات: التغيرات في أسعار الصرف تؤثر أيضًا على قرارات المستثمرين الدوليين. فقد يؤدي انخفاض سعر صرف عملة دولة إلى زيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

3- تأثيرات على الأسعار المحلية: تقلبات أسعار الصرف تؤثر أيضًا على الأسعار المحلية، وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات.

ارتفاع أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، مما ينعكس على أسعار المستهلكين.

استراتيجيات إدارة أسعار الصرف:

تسعى الحكومات وبنوكها المركزية إلى استخدام عدة استراتيجيات للتعامل مع تقلبات أسعار الصرف، تشمل:

- التدخل المباشر في سوق الصرف: حيث يمكن للبنوك المركزية شراء أو بيع العملة لدعم قيمتها.
- استخدام الأدوات المالية: مثل العقود الآجلة والخيارات لتغطية المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.
- يُظهر الإطار النظري لأهمية أسعار الصرف والتأثيرات المتعددة لتقلباتها على الاقتصاد الدولي والمحلي.

تتفاعل أسعار الصرف مع العديد من العوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب، معدلات التضخم والسياسات النقدية، مما يجعلها من أكثر المؤشرات حساسية وتأثير.

استقرار أسعار الصرف يضمن استقرار الأسواق المالية ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ثالثًا: الإطار النظري للميزان التجاري وآثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري

ماهية الميزان التجاري:

تمهيد:

يُعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم لتقييم قوة الاقتصاد في أي دولة، ويشير إلى الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

يمكن أن يعكس الميزان التجاري توازنًا أو عجزًا أو فائضًا بناءً على الفارق بين ما تُصدّره الدولة من السلع والخدمات وما تستورده.

يلعب هذا المؤشر دورًا حيويًا في تحديد صحة الاقتصاد وتأثيره على الأسواق المالية وأسعار الصرف والسياسات الاقتصادية.

تعريف الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات في بلد معين خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة، إذا تجاوزت الصادرات الواردات، يطلق على الميزان التجاري اسم "فائض تجاري" أما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، يُطلق عليه "عجز تجاري".

والميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال مده معينه، وهكذا تكون العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي الصادرات لبلد ما– إجمالي واردات نفس البلد.

ويعد الميزان التجاري هو أهم جزء في ميزان المدفوعات لأي دوله ويمكن إن يطلق عليه (الميزان التجاري الدولي) مما سبق يتضح أن الميزان التجاري من أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات ويمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة سنة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات.

ويمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد– (X) إجمالي واردات البلد. (M)

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

يعتبر الميزان التجاري (حسن، 2001) الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين:

- الميزان التجاري السلعي: يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة، وهو يشمل كل الخدمات والسلع التي تكون في شكل مادي ملموس، مثل الصادرات والواردات من السلع المادية التي تحدث عبر الحدود الجمركية.
- الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظور، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل، السياحة، التامين).

حالات الميزان التجاري:

- **فائض الميزان التجاري:** يحدث فائض في الميزان التجاري عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات.

يعتبر الفائض التجاري مؤشرًا إيجابيًا لقوة الاقتصاد، حيث يساهم في جذب المزيد من النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.

- **عجز الميزان التجاري:** يحدث العجز التجاري عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات.

يعكس العجز التجاري اعتماد الاقتصاد على السلع والخدمات الأجنبية بشكل كبير، وقد يشير إلى ضعف في القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

توازن الميزان التجاري: يحدث التوازن بالميزان التجاري عندما تكون الواردات تساوي الصادرات

العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

- **أسعار الصرف أسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري.**

عندما تكون عملة دولة ما ضعيفة، تصبح صادراتها أرخص للدول الأخرى، مما يعزز الطلب على السلع والخدمات المحلية ويؤدي إلى زيادة الصادرات.

على العكس، تجعل العملة القوية الواردات أرخص، مما يزيد من حجم الواردات ويؤدي إلى عجز تجاري.

- **معدلات النمو الاقتصادي:** الدول التي تشهد نموًا اقتصاديًا قويًا تميل إلى استيراد المزيد من السلع والخدمات لتلبية الطلب المتزايد.

من جهة أخرى، النمو الاقتصادي في الدول الأخرى يعزز الطلب على السلع والخدمات من الدولة، مما يزيد من صادراتها.

- **السياسات التجارية:** السياسات التجارية للحكومة مثل فرض الرسوم الجمركية والقيود التجارية تؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات والواردات.

على سبيل المثال، فرض رسوم جمركية على الواردات قد يقلل من الطلب على السلع الأجنبية، مما يعزز الإنتاج المحلي ويحسن الميزان التجاري.

- **تكلفة الإنتاج المحلي:** ارتفاع تكلفة الإنتاج في بلد ما، بسبب ارتفاع تكلفة العمالة أو المواد الخام، قد يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية. هذا يقلل من الصادرات ويزيد من الاعتماد على الواردات.

- **التضخم**: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيًا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرًا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا (الحجار، 2003) وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

أهمية الميزان التجاري تبرز اهمية الميزان التجاري من خلال:

- **تأثيره على سعر الصرف**: يعتبر الميزان التجاري من العوامل المؤثرة على أسعار الصرف.

الدول التي تحقق فائضًا تجاريًا تتمتع عادة بعملات قوية نتيجة لتدفق العملات الأجنبية، بينما الدول التي تعاني من عجز تجاري قد تواجه ضغوطًا على عملتها نتيجة خروج العملات الأجنبية من الاقتصاد.

- **تأثيره على الاقتصاد الكلي**: يلعب الميزان التجاري دورًا محوريًا في تحديد صحة الاقتصاد الكلي.

فائض الميزان التجاري يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير المزيد من فرص العمل.

على النقيض، يمكن أن يؤدي العجز التجاري إلى تراجع النمو الاقتصادي وتفاقم مستويات الديون الخارجية.

- **تأثيره على السياسات الاقتصادية**: تؤثر نتائج الميزان التجاري بشكل كبير على السياسات الاقتصادية للدولة.

عند وجود عجز تجاري مستمر، قد تضطر الحكومة إلى فرض سياسات تقشفية أو تبني تدابير تهدف إلى تعزيز الصادرات مثل خفض الضرائب على الصادرات أو تقديم حوافز للشركات.

التحديات التي يواجهها الميزان التجاري:

- **التبعية المفرطة للواردات**: بعض الدول تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الخام أو المنتجات المصنعة.

هذا يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ويؤدي إلى عجز تجاري مزمن.

- **القيود التجارية والحمائية**: السياسات الحمائية مثل فرض الرسوم الجمركية والقيود على الواردات قد تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري على المدى القصير، لكنها في الوقت نفسه قد تؤدي إلى تداعيات سلبية على العلاقات التجارية وتقلل من التنافسية العالمية.
- **تقلبات أسعار السلع الأساسية**: تعتمد بعض الدول بشكل كبير على تصدير السلع الأساسية مثل النفط أو المعادن.

تقلبات أسعار هذه السلع تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري، حيث يمكن أن يؤدي الانخفاض الحاد في الأسعار إلى تقليص إيرادات التصدير وتفاقم العجز التجاري.

أنواع الاختلالات في الميزان التجاري:

أولًا: الاختلال الطارئ

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيًا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلًا إذا كانت الدولة تعتمده على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات و يحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة (حسن، 2001).

ثانيًا: الاختلال الدوري:

وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريًا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

ثالثًا: الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسًا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات:

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرًا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلًا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل. (فرحان، 2009)

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدى إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفضي قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفضي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفضي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل (عبدالوهاب، 2009) منها:

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرًا كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة فيمن المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب.

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعًا داخليًا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية

المطلوبة من الصـرف الأجنبي، فبالنسـبة للسـلع الاسـتهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السـلع الاسـتهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسـلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبًا وافرًا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على اسـتيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المسـتوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشـكل الذي يمكن من اسـتغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون وطيلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخـارج ممـا يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السـلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصـرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصـدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سـعر الصـرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصـرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل و يتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السـعرية على الواردات (الأشقر، 2007)، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلًا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السـعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصـاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسـين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صـحيحًا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصـادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية:

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصـاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة عل كل من الصادرات والواردات.

الفرع الأول: التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها وهذا راجع إلى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستخراجية والتي تتحدد أسعارها عالميا.

أولًا: مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة

ترتب زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجا العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة، فمن أجل تخفيض قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجه للتصدير بصفة خاصة، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة وزيادة قدراتها التصديرية.

ثانيًا: مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لصادراتها، وعادة ما تكون هي الدول الصناعية، نتيجة للتقلبات التي تشهدها في دوراتها الاقتصادية من خلال الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية (شهاب، 2007)، و هذا يدل على أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتبط بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصيلة الصادرات للدول النامية، وبالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري للدولة، كون حصيلة الصادرات انخفضت من جانبين هما: الجانب السعري و الجانب الكمي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة.

الفرع الثاني: التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري وذلك في ظل توفر الشروط التالية:

أولًا: مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدولة المصـــدرة للســـلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلًا من تخفيضـــها كون أســـعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أســـاليب ومن بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة.

فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي.

ثانيًا: مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أســعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه الســلع، والاتجاه إلى الســلع البديلة المنتجة محليًا، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات ومواد غذائية وأدوية...الخ، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقص الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية، ما يزيد من العجز بالميزان التجاري، كون الجهاز الإنتاجي لهذه الدول عاجز عن إنتاج الســلع البديلة لوارداتها، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية.

دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

سعر الصرف يلعب دورًا حيويًا في تحديد التوازن التجاري بين الدول، ويُعتبر أداة اقتصادية فعالة في معالجة الخلل في الميزان التجاري، ســـواء كان ذلك العجز التجاري (عندما تتجاوز الواردات قيمة الصادرات) أو الفائض التجاري.

هناك عدة طرق يتفاعل من خلالها سعر الصرف مع الميزان التجاري، وإليك أبرز الجوانب التي توضح دوره:

أولًا: خفض قيمة العملة (Devaluation) وتأثيره على الصادرات والواردات

عندما تقوم دولة ما بتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، تصبح صادراتها أرخص للدول الأخرى، مما يعزز الطلب على تلك الصادرات.

في المقابل، تصبح الواردات أكثر تكلفة للمستهلكين المحليين، مما يدفعهم لتقليل الاعتماد على السلع المستوردة والتحول نحو المنتجات المحلية.

هذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري.

على سبيل المثال: إذا خفّضت دولة ما قيمة عملتها المحلية بنسبة 10%، فإن تكلفة صادراتها بالدولار أو اليورو ستنخفض، مما سيجعل منتجاتها أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية.

في الوقت ذاته، سترتفع تكلفة السلع المستوردة، مما يشجع المستهلكين المحليين على شراء منتجات محلية أو بدائل أرخص.

ثانيًا: زيادة مرونة التكيف الاقتصادي

عندما تتغير أسعار الصرف وفقًا لقوى السوق (كما هو الحال في نظام سعر الصرف العائم)، يتمكن الاقتصاد من التكيف بسرعة مع الاختلالات في الميزان التجاري.

إذا كانت الدولة تعاني من عجز تجاري، فإن انخفاض قيمة العملة بشكل طبيعي يمكن أن يعزز الصادرات ويحد من الواردات، مما يؤدي إلى تقليل العجز.

وعلى العكس، إذا كانت الدولة تحقق فائضًا كبيرًا، قد ترتفع قيمة عملتها، مما يؤدي إلى تقليل الفائض التجاري بسبب ارتفاع تكلفة الصادرات وانخفاض تكلفة الواردات.

ثالثاً: تحفيز القطاعات الإنتاجية والتصديرية:

سعر الصرف المنخفض قد يكون محفزًا للشركات المحلية لزيادة إنتاجها الموجه للتصدير، لأنه يجعل المنتجات المحلية أرخص وأكثر جاذبية في الأسواق العالمية.

على المدى الطويل، قد يؤدي هذا إلى تحسين تنافسية الدولة في الأسواق الدولية وتعزيز قدرتها على تحسين ميزانها التجاري.

رابعاً: تقليل الاعتماد على الواردات

بسبب ارتفاع تكلفة الواردات عند انخفاض قيمة العملة، يتجه المستهلكون المحليون نحو تقليل اعتمادهم على السلع والخدمات المستوردة، مما يقلل من حجم الواردات.

في الوقت ذاته، قد تحفز هذه الزيادة في تكلفة الواردات الشركات المحلية على الاستثمار في إنتاج البدائل المحلية لتلبية احتياجات السوق المحلي، مما يساعد في تخفيف الخلل في الميزان التجاري.

خامسًا: التأثير على التضخم المحلي

على الرغم من أن تخفيض قيمة العملة قد يساعد في تحسين الميزان التجاري من خلال تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، إلا أن له آثار جانبية على الاقتصاد المحلي، مثل التضخم.

ارتفاع تكلفة الواردات يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية للسلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار (التضخم المستورد).

قد يقلل هذا من القوة الشرائية للمستهلكين المحليين، ويضع ضغطًا على الشركات المنتجة محليًا.

سادسًا: دور السياسات الاقتصادية في دعم سعر الصرف

لا يمكن الاعتماد فقط على سعر الصرف كأداة لعلاج الخلل في الميزان التجاري، حيث يجب أن تكون هناك سياسات اقتصادية داعمة.

على سبيل المثال، يجب أن تصاحب خفض سعر العملة سياسات لتعزيز الإنتاجية الصناعية والزراعية وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، لزيادة قدرة البلاد على التصدير والاستفادة من انخفاض قيمة العملة.

في نفس الوقت، يجب التحكم في التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات.

المرونة في سعر الصرف ونظام التجارة الدولية

تعتمد فعالية دور سعر الصرف في علاج الخلل التجاري على مدى مرونة نظام الصرف في الدولة.

ففي النظام العائم، يمكن أن يتحرك سعر الصرف بسرعة استجابة للتغيرات في السوق، مما يسمح بتعديل العجز أو الفائض التجاري بشكل أسرع.

أما في النظام الثابت أو المدار، قد يتطلب الأمر تدخلات حكومية أكبر لتصحيح الخلل التجاري، مثل تغيير السياسات المالية والنقدية أو تعديل سعر الصرف بشكل مفاجئ.

تأثير العوامل الخارجية:

سعر الصرف وحده لا يمكن أن يعالج الخلل التجاري بشكل فعال في حال كانت هناك عوامل خارجية تعيق ذلك.

على سبيل المثال، ارتفاع تكلفة السلع المستوردة بسبب الحروب التجارية أو فرض رسوم جمركية قد يؤثر على توازن الميزان التجاري حتى لو كان سعر الصرف ملائمًا.

بالإضـافة إلى ذلك، تؤثر حالة الاقتصـاد العالمي وتقلبات أسـعار المواد الخام مثل النفط على فعالية سياسة خفض سعر الصرف في علاج الخلل التجاري.

ويلعب سـعر الصـرف دورًا مهمًا في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال تأثيره على تكلفة الصادرات والواردات، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية، وتقليل الاعتماد على الواردات.

ومع ذلك، فإن فعالية هذا الدور تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك مرونة سـعر الصـرف، قدرة الاقتصاد المحلي على التكيف، والسياسات الاقتصادية الداعمة.

علاوة على ذلك، يجب أن تتم إدارة سـعر الصـرف بعناية لتجنب التضـخم وتداعياته السـلبية على الاقتصاد المحلي

من أجل تسـوية الخلل في الميزان التجاري ترتكز المؤسـسـات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسـلوبي المرونات والاسـتيعاب، حيث يعتبران من بين الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

المطلب الأول: منهج المرونات

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسـيكية في تسـوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سـعر الصـرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضـر مع انتشـار نظم الصـرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سـعر صـرف العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة.

الفرع الأول: مفهوم منهج المرونات

يقصـد بمنهج المرونات دراسـة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصـرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشـرين، ونسـب هذا المنهج إلى Robison وانطلق في تحليله على تحليل Marshal- Lerner ويرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية.

الفرع الثاني: صياغة منهج المرونات

تعتمد نظرية المرونات على صياغة مارشال- ليرنر، واظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري.

ونعتمد في اشتقاق النظرية على ميزان تجاري متوازن حيث:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الوطنية .

P: سعر الصرف .

B : الميزان التجاري (الصادرات و الواردات بالعملة الوطنية).

ex :مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف ، و تعطي كما يلي حيث:

$$e_x = \frac{\text{التغير بالصادرات / الصادرات}}{\text{التغير بأسعار الصرف / سعر الصرف}}$$

وتعني القيمةe_x : قيمة التغير التي تحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الوطنية.

P: سعر الصرف.

B : الميزان التجاري (الصادرات والواردات بالعملة الوطنية).

أولًا: حالة العجز في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري.

ثانيًا: حالة الفائض في الميزان التجاري

تتم تسـوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسـعار الصـادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسـبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها، في حين أسـعار الواردات تبدو رخيصـة بالنسـبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصـادرات والذي يؤدي إلى تلاشـي الفائض بالميزان التجاري.

فمن أجل نجاح سـياسـة تخفيض قيمة العملة المحلية في تسـوية الخلل بالميزان التجاري لا بد من توفر شرط مرشال ليرنر، والمتمثل في:

$ex+ em> 1$ المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصـادرات أكبر من الواحد أي مجموع المرونات السـعرية للطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصـادرات أكبر من الواحد الصحيح في هذه الحالة يكون مقدار التغير موجب، أي حصول زيادة في الميزان التجاري للدولة.

وإذا كان مجموع المرونات السعرية السابق أقل من الواحد الصحيح أي: $ex+ em< 1$ فإن التغير في سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري للدولة (المهدي، 2003)، وفي حالة ما إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق يساوي الواحد الصحيح أي أن $ex+ em =1$ فإن التغير في سعر الصرف لن يحدث أي تغيير في الميزان التجاري سواءًا تم تخفيض قيمة العملة أو رفعها، فالميزان سوف يبقى على حاله في هذه الحالة سواء كان في حالة فائض وحالة عجز.

والجدير بالذكر أن شر مارشال ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل تسوية الخلل بالميزان التجاري يعطي المجال لحالات وسطية، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصـادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات معًا وانما تحقق شـرط المجموع فقط فإذا كان الطلب على الصـادرات أقل مرونة ($ex< 1$) فإن الميزان التجاري يتحسـن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة ($em> 1$) وبالقدر الكافي من أجل تعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات، أي الانخفاض في حصيلة العملة الأجنبية الواردة للبلد.

وخلاصـة منهج المرونات في تسوية الخلل بالميزان التجاري أن سياسـة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجحة في تحسـين العجز بالميزان إذا تحقق شـرط مارشـال- ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات) الطلب الداخلي على الواردات او لطلب الخارجي على الصـادرات (يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة

بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز.

الفرع الثاني: افتراضات منهج المرونات (البكري، 2003)

ومن بين الافتراضات التي يقوم عليها منهج المرونات نذكر:

- نقطة انطاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن.
- نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته.
- إن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له) درجة التوظيف (حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري.
- الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره.
- عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات.

إستقرار سوق الصرف الأجنبي:

ويعتبر منهج المرونات وفق هذه الافتراضات نموذجًا للميزان التجاري، فالعجز في الميزان دلالة على زيادة مدفوعات الواردات والتي تمثل الطلب على العملة الأجنبية، في حين زيادة حصيلة الصادرات والتي تمثل مصدر عرض العملة، والغرض من تخفيض قيمة العملة المحلية هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات وذلك مع مراعاة زيادة حصيلة الصادرات والتقليل من فاتورة الواردات من أجل الوصول إلى حالة التوازن في الميزان التجاري.

الفرع الثالث: مشكلة المرونات

بالرغم من دور عملية تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في الميزان التجاري فإن هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أي من خلال اتجاه كل من منحنى عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه حيث أن تخفيض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية وارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، حيث إذا كان رد فعل المستوردون للتغير في الأسعار كبيرًا فإن الأجانب يشترون الكثير من سلع التصدير عندما تنخفض أسعارها، بينما سيشتري الموا طنين القليل من سلع

الاستيراد عندما ترتفع أسعارها، أما في حالة ما إذا كان رد فعل المستوردون للتغيير في الأسعار صغيرا فإن الأجانب لن يزيدوا كثيرا من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من انخفاض أسعارها، كما أن المواطنين لن يقللوا من مشترياتهم من سلع الاستيراد بالرغم من ارتفاع أسعارها.

من ومن خلال ما سبق نستنتج أنه ليس بالضروري أن تؤدي عملية تخفيض العملة إلى تصحيح العجز في الميزان التجاري الذي ينعكس مباشرة على ميزان المدفوعات نظرًا لمشكلة المرونات، وحل هذه المشكلة متوفر في شرط مارشال لينز.

طرق علاج وتحسين الميزان التجاري:

1-تعزيز الصادرات:

يمكن للدول تحسين ميزانها التجاري عن طريق تبني سياسات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

هذا قد يشمل تحسين جودة المنتجات المحلية، وتقديم حوافز للشركات المصدرة، وفتح أسواق جديدة.

2-تقليل الواردات:

يمكن تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير الصناعات التي توفر بدائل للسلع المستوردة.

سياسات دعم الصناعات المحلية قد تساهم في تقليل حجم الواردات وبالتالي تحسين الميزان التجاري.

3-تنويع الاقتصاد:

تعتمد بعض الدول على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات لتحسين ميزانها التجاري.

تنويع الاقتصاد عن طريق تطوير قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والخدمات يمكن أن يساعد في تحسين التوازن التجاري.

ويلعب الميزان التجاري دورًا أساسيًا في تحديد قوة الاقتصاد ومرونته في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

الفائض في الميزان التجاري يعزز من استقرار الاقتصاد، في حين أن العجز المزمن قد يعرّض الاقتصاد لمشاكل اقتصادية تتعلق بالنمو والتوظيف وسعر الصرف.

من الضروري أن تسعى الدول إلى تحقيق توازن تجاري مناسب من خلال سياسات اقتصادية تعمل على تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات

رابعًا: حالة تطبيقية للجمهورية اليمنية

هيكل الصادرات والواردات اليمنية (الميزان التجاري اليمني)

تمهيد:

يُعتبر الميزان التجاري جزءًا حيويًا من الحساب الجاري لأي دولة، ويعكس قوة أو ضعف الاقتصاد عبر مقارنة قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

في حالة اليمن، يتمتع الميزان التجاري بأهمية خاصة نظرًا للأوضاع الاقتصادية والسياسية المتقلبة التي تؤثر على حركة التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية.

اليمن، كدولة تعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط وبعض المنتجات الزراعية، شهدت تحديات كبيرة خلال السنوات الماضية نتيجة الصراعات الداخلية، ما أدى إلى تغييرات كبيرة في توازن الميزان التجاري.

- **الوضع العام للاقتصاد اليمني:** اليمن يُعد أحد أفقر الدول في منطقة الشرق الأوسط، ويعتمد اقتصاده بشكل كبير على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط.

كانت الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من ميزانية الحكومة حتى اندلا ع الصراع الداخلي في عام 2015.

ومع تعطل الإنتاج النفطي والأنشطة الاقتصادية الأخرى، أصبحت اليمن تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية والواردات لتلبية احتياجاتها الأساسية، مما أثر سلبًا على ميزانها التجاري.

- **التركيب القطاعي للصادرات والواردات:**

- **الصادرات اليمنية:** قبل الصراع، كانت اليمن تصدّر النفط الخام الذي كان يشكل أكثر من 80% من إجمالي صادراتها.

إلى جانب النفط، كانت المنتجات الزراعية مثل البن والقطن والأسماك تعد من أبرز الصادرات غير النفطية.

ومع ذلك، تراجع إنتاج النفط بشكل كبير بسبب الصراع، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات من الصادرات النفطية.

- **الواردات اليمنية:**

على الجانب الآخر، تستورد اليمن معظم احتياجاتها الأساسية من السلع، بما في ذلك المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والوقود والأدوية والآلات.

نظرًا لتعطل البنية التحتية للإنتاج المحلي وغياب القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، تعتمد اليمن على الواردات بشكل كبير، مما يزيد من العجز في الميزان التجاري.

- **أثر الصراعات على الميزان التجاري اليمني**

– **تراجع الصادرات:**

منذ اندلاع الصراع الداخلي في عام 2015، شهدت اليمن تراجعًا كبيرًا في صادراتها النفطية بسبب توقف العديد من حقول النفط وتعطيل البنية التحتية اللازمة للتصدير.

كما تأثرت الصادرات الزراعية نتيجة لتعطل سلاسل التوريد والإنتاج في مختلف المناطق.

هذا التراجع أدى إلى تقلص كبير في الإيرادات الخارجية.

– **ارتفاع الواردات:**

بسبب تدهور البنية التحتية للإنتاج المحلي ونقص الموارد الأساسية، ازدادت الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود.

كما أن تدهور القطاع الزراعي والصناعي المحلي جعل اليمن أكثر اعتمادًا على الواردات لتلبية الاحتياجات المحلية، ما أدى إلى تضخم العجز التجاري بشكل كبير.

- **العجز التجاري:** العجز التجاري في اليمن ازداد بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات.

قبل الصراع، كانت الإيرادات النفطية تساهم في تحقيق توازن نسبي في الميزان التجاري، ولكن مع تراجع إنتاج النفط وزيادة الاعتماد على الواردات، أصبح العجز التجاري يمثل تحديًا كبيرًا أمام الاقتصاد اليمني.

- **التحديات التي تواجه الميزان التجاري اليمني**

– **انهيار البنية التحتية**

تعطل الموانئ والمطارات والطرق بفعل الصراع أدى إلى صعوبة في نقل وتصدير المنتجات المحلية.

حتى وإن وجدت الفرص لتصدير بعض السلع، فإن تعطيل النقل والاتصال يؤثر سلبًا على قدرة اليمن على التنافس في الأسواق العالمية.

– **تراجع الاستثمار الأجنبي:**

عدم الاستقرار السياسي والأمني أدى إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وتقليص فرص النمو الاقتصادي.

الاستثمارات الأجنبية كانت تُعد أحد العوامل التي تسهم في تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات، ولكن تراجع هذه الاستثمارات فاقم من حدة الأزمة.

- **الاعتماد على المساعدات الإنسانية:**

تتلقى اليمن مساعدات إنسانية من المجتمع الدولي لتلبية احتياجات سكانها الأساسية.

ومع ذلك، لا تسهم هذه المساعدات في تحسين الميزان التجاري بل تزيد من الاعتماد على الخارج.

تعاني اليمن من نقص في القدرة الإنتاجية والتصديرية، مما يجعلها تعتمد بشكل متزايد على الواردات والمساعدات الإنسانية.

- **دور سعر الصرف في الميزان التجاري اليمني:**

شهد الريال اليمني تراجعًا حادًا في قيمته خلال السنوات الأخيرة بسبب الضغوط الاقتصادية المتزايدة. تراجع قيمة العملة المحلية جعل الواردات أكثر تكلفة، ما زاد من العجز التجاري.

على الرغم من أن تراجع قيمة العملة قد يجعل الصادرات أكثر جاذبية على المستوى الدولي، إلا أن تدهور البنية التحتية للإنتاج المحلي وعدم الاستقرار السياسي والأمني يمنع الاستفادة الكاملة من هذا الانخفاض

أداة الدراسة والأساليب المستخدمة في التحليل:

اداة الدراسة تتمثل بيانات السلاسل الزمنية المتغيرات (التابعة والمستقيلة) حيث تم جمعها من التقارير السنوية المصادرة من قبل البنك المركزي اليمني خلال الفترة 1999- 2016م ولقد تم بعد التحليل الجانب النظري لسعر الصرف والميزان التجاري، لقد تم اجراء دراسة علاقة التغيرات في سعر الصرف وأسعار النفط على الميزان التجاري اليمني ومعرفة مدي تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري وأسعار النفط ايضًا.

تم توصيف النموذج القياسي للبحث من خلال وضع نموذج للميزان التجاري اليمني وذلك بأخذ تطورات الميزان التجاري كمتغير تابع وتحديد كل من سعر الصرف وأسعار النفط كمتغيرات مستقيلة أي عوامل مؤثرة في تحديد رصيد الميزان التجاري اليمني خلال الفترة

$$BC= B1+ B2TCN+ B3PO+ U$$

حيث ان BC: رصيد الميزان التجاري B1: الحد القاطع B1, وB2الميل الحدي الذي يحدد العلاقة بين المتغيرينTCN: سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الامريكيPO : أسعار النفط الخام U: الخطأ العشوائي

هيكل الصادرات والواردات اليمنية (مليون دولار)

n	الصادرات	صادرات النفط	أسعار بيع النفط الخام	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1999	2478.3	2131.2	17.91	2120.5	357.8
2000	3797.2	3398.8	28.5	2484.4	1312.8
2001	3366.9	2905.1	24.85	2600.4	766.4
2002	3684.4	3146.6	25.24	3082.6	601.9
2003	3924.4	3452.7	28.96	3557.4	367
2004	4675.7	4303.2	40	3858.6	817.1
2005	6413.2	5952	51.5	4712.9	1700.3
2006	7316.4	6,733.40	63	5926.1	1390.3
2007	7,049.50	6,137.70	72.9	7490.3	-440.8
2008	8,976.90	7,727.80	99.97	9333.8	-356.9
2009	5,881.00	4,458.40	63.5	7867.8	-1,986.80
2010	7,648.30	6,278.90	80.15	8472.9	-824.6
2011	9,116.70	7,731.40	112.94	8542.5	574.2
2012	7,808.30	6,332.10	111.05	11354.5	-3,546.20
2013	7,841.60	6,537.10	108.6	11039.9	-2,914.30
2014	7,862.20	6,395.70	98.2	11,776.90	-3,914.60
2015	1,444.20	984.9	55.8	6,309.20	-4,865.00
2016	1,046.80	248	42.8	7369.3	-6,322.50

المصدر: جمعت البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي اليمن بالاعتماد على برنامج اكسيل الميزان التجاري من عام 1999-2016

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري اليمني:

تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS من خلال استخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviews 13 استطعنا التوصل الى نتائج التقدير التالي وذلك باستخدام البيانات السلاسل الزمنية الذي حصلنا عليها للفترة ما بين عام 1999 إلى عام 2016

عرض نتائج الدراسة:

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date: 09/21/24 Time: 18:06
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8851.173	1731.412	5.112113	0.0002
DPO	60.96249	14.20349	4.292078	0.0007
TCN	-48.8882	8.36146	-5.84686	0.0000
R-squared	0.829532	Mean dependent var		-1037.75
Adjusted R-squared	0.80518	S.D. dependent var		2440.613
S.E. of regression	1077.249	Akaike info criterion		16.96099
Sum squared resid	16246509	Schwarz criterion		17.10803
Log likelihood	-141.168	Hannan-Quinn criter.		16.97561
F-statistic	34.0635	Durbin-Watson stat		1.278543
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: النتائج المقدرة على البرنامج الاحصائي E- views13

من خلال الجدول اعلاء نستطيع اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولي: يتأثر الميزان التجاري بالتقلبات في أسعار الصرف، وأسعار النفط العالمي

لقد تبين من خلال نتائج التقدير ان الميزان التجاري يتأثر بالتقلبات في أسعار الصرف، وأسعار النفط العالمي بالإضافة الى عوامل اخري، سنقبل الفرض البديل القائل بان كلاء من أسعار الصرف وأسعار النفط تؤثر على الميزان التجاري

الفرضية الثاني: هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والميزان التجاري.

تبين من خلال نتائج التقدير ان هناك علاقة طردية بين أسعار النفط العالمي والميزان التجاري، سنقبل الفرض البديل القائل بان هناك علاقة طردية موجبة بين أسعار النفط الخام والميزان التجاري عند مستوي معنوية احصائية اقل من 5%.

الفرضية الثالث: هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري.

بما يخص الفرضية الثالثة لقد تبين ان هناك علاقة بين أسعار النفط الخام والميزان التجاري ولكن هناك اختلاف باتجاه العلاقة حيث ان العلاقة عكسية هذا على خلاف ما تقوله النظرية الاقتصادية هذا يعود

الى طبيعة الاقتصـــاد الوطني حيث انه ليس من الضـــروري ان تنطبق النظريات الاقتصـــادية على كافة اقتصاديات الدول.

تفسير نتائج الدراسة:

لقد تم صياغة النموذج القياسي المقدر بالصيغة الخطية التالية

BC= 8851.173+ 60.962* DPO- 48.888* TCN+ U

حيث يشير النموذج المقدر إلى:

1-تأثير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

تشير المعلمة (b2=60.9) الى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط الخام ورصيد الميزان التجاري، اذ تؤدي حدوث تغيرات ايجابية بأســـعار النفط بوحدة واحدة (دولار واحد) الى أحدث تغير ايجابي في الميزان التجاري ب 60.9 مليون دولار.

2-تأثير أسعار الصرف على رصيد التجاري:

تشير المعلمة (B3= -48.8) الى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، اذ تؤدي زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة (تدهور قيمة العملة) الى احدث عجز في الميزان التجاري ب 48.8 - مليون دولار

الاختبارات الاحصائية للنموذج

المقاييس الاحصائية	R2	المعدل R2	F	Prob(F-statistic)	t-Statistic (C, DPO, TCN)
النموذج	82.8	80.5	34	0.000004	T>3

من خلال الجدول اعلى نستطيع تقييم النموذج إحصائيًا

1-اختبار T يشير الى معنوية المعلمات كلًا من المتغيرات المستقلة (أسعار النفط الخام وأسعار الصرف) حيث tالمحسوبة أكبر من t الجدولية.

2-اختبار F يختبر معنوية النموذج ككل من النتائج التقدير نجد ان النموذج معنوي وذلك الان Prob (F- statistic)= 0.000004

3- معامل التحديد المعدل R2 المعدل الذي يساوي 80.5% الذي يعبر عن القدرة التفسيرية للنموذج حيث ان 80.5% من التغيرات في المتغير التابع تراجع الى التعيرات في المتغيرات المستقلية.

4-الاختبارات القياسية للنموذج

اختبار الارتباط الذي للبواقي من خلال الرسم البياني

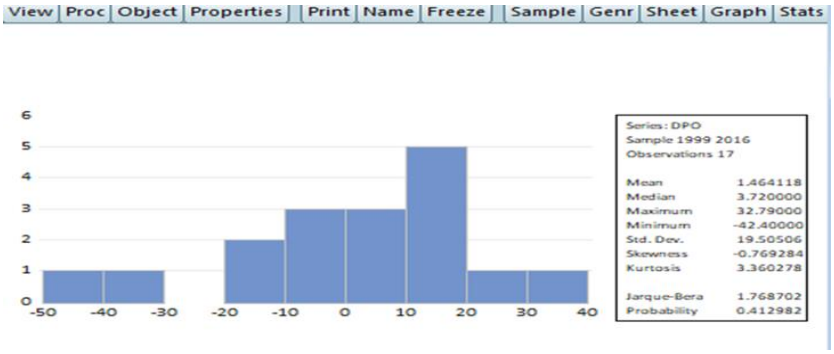
Date: 09/28/24 Time: 17:12						
Sample (adjusted): 2000 2016						
Included observations: 17 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |** . |	. |** . |	1	0.332	0.332	2.2287	0.135
. | . |	. | . |	2	0.058	-0.059	2.3002	0.317
. *| . |	. *| . |	3	-0.102	-0.116	2.5403	0.468
. |* . |	. |* . |	4	0.075	0.172	2.6815	0.612
. | . |	. *| . |	5	0.006	-0.082	2.6825	0.749
. *| . |	. *| . |	6	-0.102	-0.124	2.9902	0.810
. *| . |	. | . |	7	-0.129	-0.015	3.5242	0.833
. **| . |	. **| . |	8	-0.289	-0.298	6.5156	0.590
. **| . |	. *| . |	9	-0.286	-0.159	9.8114	0.366
. | . |	. |* . |	10	-0.056	0.149	9.9570	0.444
. | . |	. *| . |	11	-0.020	-0.149	9.9787	0.532
. | . |	. | . |	12	-0.018	-0.003	10.000	0.616

وايضًا من خلال اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.580648	Prob. F (2,12)	0.2458
Obs*R-squared	3.544685	Prob. Chi-Square (2)	0.1699

اختبار اختلاف التباين

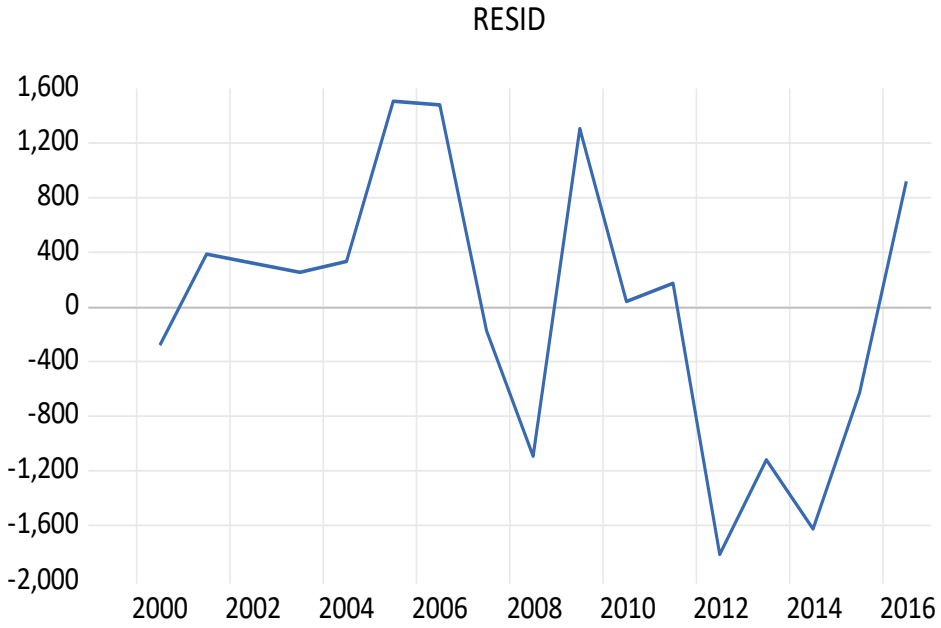
من خلال الرسم البياني



اختبار ARCH لاختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F–statistic	0.010192	Prob. F (1,14)	0.921
Obs*R– squared	0.011639	Prob. Chi–Square (1)	0.9141

استقرار البواقي من خلال الرسم

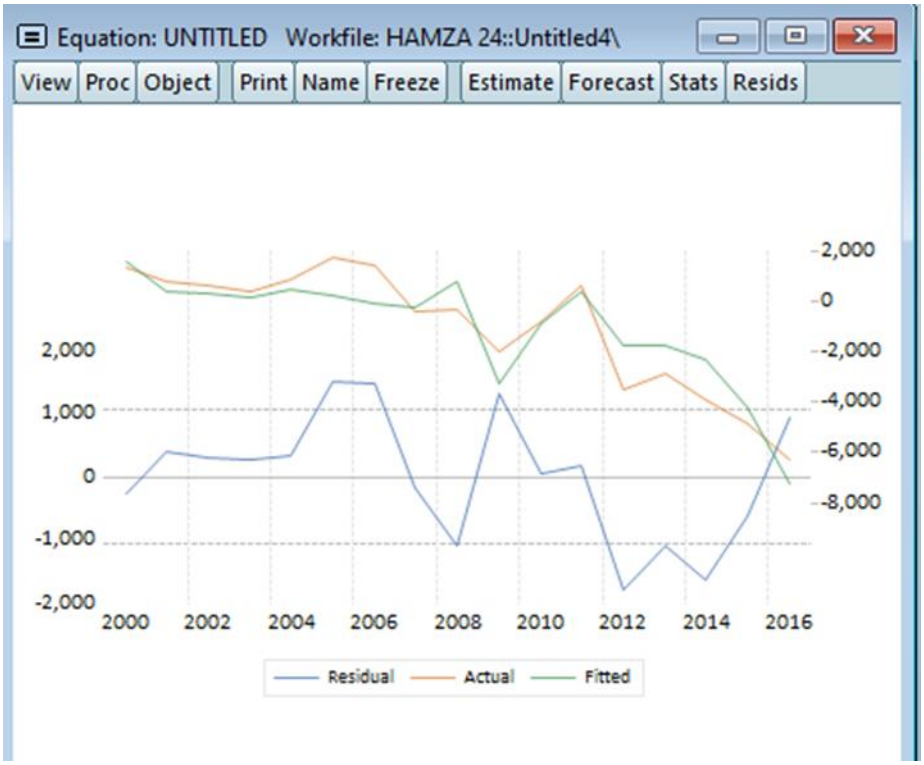


اختبار ديكي فولر

Null Hypothesis: D(RESID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

	t–Statistic	
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-4.258292	
Test critical values:		Prob.*
1% level	-4.728363	0.0219
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

إنحراف القيم المقدرة عن القيم المتوقعة



الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:

الخاتمة:

في اليمن، يعتمد الميزان التجاري بشكل كبير على صادرات النفط، التي كانت تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات قبل اندلا ع الصراع في البلاد.

تسببت الأزمات السياسية والأمنية في تعطل الإنتاج النفطي بشكل كبير، ما جعل الاقتصاد اليمني أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط.

بالإضافة إلى ذلك، تراجع سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود، ما أدى إلى تفاقم العجز التجاري.

انخفاض الإيرادات النفطية:

انخفاض صادرات النفط بسبب الصراع أدى إلى تراجع الإيرادات بشكل حاد، ما أثر على قدرة الحكومة على تمويل الواردات الضرورية.

ومع انخفاض أسعار النفط العالمية في بعض الفترات، تفاقمت الأزمة الاقتصادية وازداد العجز في الميزان التجاري.

أثير تدهور سعر الصرف:

مع تدهور سعر صرف الريال اليمني، ارتفعت تكلفة الواردات بشكل كبير، وخاصة السلع الأساسية التي تعتمد عليها اليمن في تغطية احتياجاتها اليومية.

نتيجة لذلك، تفاقم العجز التجاري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات مقابل الصادرات المنخفضة.

وتُظهر دراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط على الميزان التجاري أن هذه المتغيرات تلعب دورًا كبيرًا في تحديد صحة الاقتصاد وتوازنه.

في حالة اليمن، تؤدي هذه التقلبات إلى تفاقم العجز التجاري، نظرًا لاعتماده الكبير على صادرات النفط وتراجع قيمة العملة المحلية الى النتائج الذي سنطرق لها فيما يلي

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الاتية:

1- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التغير أسعار النفط الخام ورصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية أقل من 5% حيث تبين وجود علاقة احصائية موجبة (طردية) وذلك الان الصادرات من النفط الخام والغاز تحتل نسبة كبيرة من الصادرات اليمنية وانه نجد انه عند ارتفاع أسعار النفط يؤثر ايجابيا على الميزان التجاري.

2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر صرف الريال اليمني والميزان التجاري عند مستوى معنوية أقل من 5% حيث تبين وجود علاقة احصائية سالبًا (عكسية) وتوجد هذه العلاقة العكسية بين تقلبات سعر الصرف (تدهور قيمة الريال اليمني) والميزان التجاري بما يخص دراسة الميزان التجاري اليمني خلال فترة الدراسة وذلك ارتفعت تكلفة الواردات بشكل كبير، وخاصة السلع الأساسية التي تعتمد عليها اليمن في تغطية احتياجاتها اليومية

3- سياسية التخفيض او الانخفاض الناجمة عن التعويم قيمة العملة غير ملائمة لكل اقتصاديات العالم الذي تعتبر من اهم الشروط الذي يتم طرحها من ظرف صندوق النقد الدولي عند مساعدة الدول التي تعاني من اختلالات في توازنها الداخلية والخارجية الان انه هذا لا يساعد الدول في انه نجده تزيد من حدة الاختلالات في اقتصادات الدول النامية الاختلالات في الدول النامية.

على الرغم من أن ارتفاع أسعار الصرف يؤدي عادة إلى جعل الصادرات أرخص والواردات أكثر تكلفة، مما قد يساعد في تقليل الواردات وزيادة الصادرات، إلا أن العجز في الميزان التجاري في اليمن يستمر لعدة أسباب أساسية.

فيما يلي بعض العوامل التي تفسر هذا التناقض:

أولًا: اعتماد اليمن على الواردات الأساسية: اليمن يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاته الأساسية، مثل الغذاء، الوقود، الأدوية، والمنتجات الصناعية.

حتى مع ارتفاع أسعار الصرف، لا تستطيع اليمن تقليل وارداتها بسبب النقص الحاد في الإنتاج المحلي الذي لا يكفي لتلبية الطلب الداخلي.

وبالتالي، يستمر اليمن في استيراد السلع الأساسية بغض النظر عن تكلفة الاستيراد المتزايدة، مما يساهم في استمرار العجز في الميزان التجاري.

ثانيًا: ضعف القدرة التصديرية: اليمن يعاني من تدهور كبير في القدرة التصديرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن المنتجات غير النفطية، مثل الزراعة والسمك، تواجه تحديات كبيرة بسبب الوضع الأمني وتعطل الإنتاج، ما يقلل من قدرة اليمن على زيادة صادراته لتعويض تكلفة الواردات.

ثالثًا: ارتفاع تكلفة الواردات بسبب التضخم وسعر الصرف: عندما يرتفع سعر الصرف في اليمن، ترتفع تكلفة الواردات بشكل كبير لأن اليمن تعتمد على الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية لتمويل وارداتها.

هذا الارتفاع يؤدي إلى التضخم وزيادة أسعار السلع المستوردة، مما يزيد من إجمالي فاتورة الواردات، حتى لو كانت الكميات المستوردة أقل.

وبالتالي، يزيد العجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع تكلفة السلع المستوردة دون وجود زيادة في العائدات من الصادرات.

رابعًا: قلة التنوع الاقتصادي: يعتمد الاقتصاد اليمني بشكل رئيسي على النفط وبعض المنتجات الزراعية، مما يجعله غير متنوع.

عدم وجود صناعات محلية قوية أو قطاعات إنتاجية متنوعة تقلل من قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات.

هذا يجعل اليمن عرضة لتقلبات السوق العالمية ويؤدي إلى استمرار العجز في الميزان التجاري.

خامسًا: القيود السياسية والأمنية

تسببت الحرب في اليمن في تعطل التجارة الدولية، وتضررت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الطرق والموانئ.

هذه القيود تعيق حركة الصادرات وتقلل من إمكانية استغلال أي فوائد محتملة من ارتفاع أسعار الصرف لتحفيز الصادرات، مما يزيد من التحديات المتعلقة بالميزان التجاري.

سادسًا: ضعف السياسات الاقتصادية والنقدية: تواجه اليمن تحديات كبيرة في إدارة السياسات الاقتصادية والنقدية.

في ظل الظروف الحالية، هناك نقص في القدرة على التحكم الفعّال في أسعار الصرف أو تعزيز النمو الاقتصادي.

أيضًا، عدم وجود استثمارات كافية في القطاعات الإنتاجية يؤدي إلى استمرار العجز التجاري.

سابعًا: التدهور في القطاع الزراعي والصناعي: التدهور في القطاعين الزراعي والصناعي بسبب الحرب أدى إلى انخفاض الإنتاج المحلي، مما يعني أن اليمن لا تستطيع إنتاج السلع التي تحتاجها محليًا، وبالتالي تعتمد بشكل أكبر على الواردات.

ارتفاع أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة تكلفة هذه الواردات، دون أن تكون هناك قدرة على تقليصها بشكل كبير بسبب العجز في الإنتاج المحلي.

4- هناك عوامل اخري تؤثر على الميزان التجاري غير سعر الصرف وأسعار النفط العالمي لم تناولهم الدراسة.

التوصيات:

على ضوء النتائج المستخلصة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

1- تنويع الاقتصاد وتشجيع الصادرات غير النفطية مثل المنتجات الزراعية والسمكية يمكن أن يسهم في تحسين الميزان التجاري على المدى الطويل. اليمن تمتلك موارد طبيعية متنوعة، ويمكن تعزيز الاستفادة منها لزيادة الإنتاج المحلي والصادرات

2- تحسين الإنتاج المحلي من خلال تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي يُعد أحد الحلول الممكنة لتقليل الاعتماد على الواردات. من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، يمكن لليمن تقليل العجز في ميزانها التجاري على المدى الطويل. إلا أن تحقيق ذلك يتطلب استقرارًا سياسيًا وأمنيًا واستثمارات كبيرة في البنية التحتية.

3-تعزيز الشراكات التجارية الإقليمية وعلى الرغم من الصعوبات الداخلية، يمكن لليمن الاستفادة من علاقاتها التجارية مع الدول المجاورة لتعزيز صادراتها، خاصة في القطاعات الزراعية والسمكية.

تعزيز التعاون مع الدول المجاورة قد يسهم في تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات.

4-اتباع سياسة احلال الواردات وذلك بأنشاء صناعات محلية لإنتاج السلع التي يتم استيرادها من الخارج، وايضًا توظيف السياسات الاقتصادية لحماية ودعم الصناعات الوطنية الناشئة.

5-المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالمحافظة على استقرار سعر الصرف، ويتم ذلك بالتدخل في سوق النقد الاجنبي بالسياسات المناسبة..

6-وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية.

7-ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ذلك بتوفر الامن والاستقرار السياسي الى جانب السياسات الاقتصادية المشجعة.

8-ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الريال اليمني واعادة توازن الميزان التجاري اليمني.

المراجع:

مجلة المعارف الاقتصادية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2024، من مجلة المعارف الاقتصادية : m.marefa.org// https

أ.د عبد الواحد الغفوري. (2018). *"المالية الدولية"* . كلية العلوم الادارية-جامعة تعز.

أحمد الأشقر. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار الثقافة.

الداوي اليامنة. (2016). *"اثر سعر الصرف على التجارية الخارجية " دراسة حالة الجزائر للفترة(1990-2014)*. الجزائر.

الطاهر لطرش. (2007). *تقنيات البنوك دى* (المجلد الطبعة السادسة). الجزائر: وان المطبوعات الجامعية.

آيت يحي سمير. (2011). التعويم المدار بين التصريحات و الواقع، ،العدد 09 ،جامعة تبسة ،الجزائر، 2011,ص62. *مجلة الباحث*، صفحة 62.

بسام الحجار. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية، ، ، 2003*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

خديجة بلبيوض. (2017). *"اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري" دراسة قياسية (1990-2014)*. الجزائر.

خلف، فليح حسن. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن: ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،، 2001.

دوحة سلمى. (2015). *اثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري وسبل علاجها*. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة .

رشا محمد صديق جلاَب. (2013). *اثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان (1970-2010)" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة الخرطوم*. السودان: جامعة الخرطوم.

سعدون حسين فرحان. (2009). أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة". *مجلة تنمية الرافدين*، صفحة ص7.

شيماء واية وسارة ومنى. (2017). *بعنوان " اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة (1985-2015) دراسة حالة مصر"* . تاريخ الاسترداد 12 9, 2024، من المركز الديمقراطي العربي.

عادل المهدي. (2003). *،العلاقات النقدية الدولية ،.* ، مصر،: نشر و توزيع الكتب الجامعية.

عبد الحق بوعتروس. (2000). أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الانسانية. *مجلة العلوم الإنسانية*(3)، صفحة ص10.

عبد المجيد قدي. (2004/2003). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبدالله خضر عبطان السبعاوي. (2014). اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات – ايران نموذجا (1990-2011) . *مجلة دراسات اقليمية* .

كامل البكري. (2003). *،الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية و التمويل،.* مصر: الدار الجامعية.

ماهر كنج شكري ومروان عطون. (2004). *المالية الدولية"العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"* . الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع،.

مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

محمود يونس محمد ونجا على عبدالوهاب. (2009). *اقتصاديات دولية*. مصر: الدار الجامعية.

الملحقات:

X(oil)	m	x	po	tcn	bc	n
2131.2	2120.5	2478.3	17.91	147	357.8	1999
3398.8	2484.4	3797.2	28.5	161.73	1312.8	2000
2905.1	2600.4	3366.9	24.85	168.69	766.4	2001
3146.6	3082.6	3684.4	25.24	175.62	601.9	2002
3452.7	3557.4	3924.4	28.96	183.45	367	2003
4303.2	3858.6	4675.7	40	184.78	817.1	2004
5952	4712.9	6413.2	51.5	191.42	1700.3	2005
6,733.40	5926.1	7316.4	63	197.05	1390.3	2006
6,137.70	7490.3	7049.5	72.9	198.95	-440.8	2007
7,727.80	9333.8	8976.9	99.97	199.78	-356.9	2008
4,458.40	7867.8	5881	63.5	202.85	-1,986.80	2009
6,278.90	8472.9	7648.3	80.15	219.59	-824.6	2010
7,731.40	8542.5	9116.7	112.94	213.8	574.2	2011
6,332.10	11354.5	7808.3	111.05	214.35	-3,546.20	2012
6,537.10	11039.9	7841.6	108.6	214.89	-2,914.30	2013
6,395.70	11,776.90	7862.2	98.2	214.89	-3,914.60	2014
984.9	6,309.20	1444.2	55.8	214.89	-4,865.00	2015
248	7369.3	1046.8	42.8	313	-6,322.50	2016

- متن البحث: (تكتب مقدمة البحث والإطار النظري والدراسات السابقة والإجراءات والنتائج والمراجع بخط (Traditional Arabic) (13 عادي)

- العناوين داخل متن البحث (بخط Traditional Arabic بحجم 15 سميك).
- الهوامش تكتب بخط (Traditional Arabic) بحجم 11 عادي)
- جميع الجداول تكون بحجم الصفحة لقالب المجلة وتكتب بحجم خط (11) سميك ونوع الخط (Traditional Arabic)
- هوامش الصفحات (2,5) سم من جميع الجهات (أعلى وأسفل وعلى يمين ومن الشمال).
- مراجعة لغوية للبحث قبل ارساله.
- الفاصلة والنقطة أو النقطتين تلي الكلة مباشرة ويترك الفراغ بعدها.

ملاحظة عامة:

1- لا يحق للباحث تعديل هذا القالب أو النموذج وإنما يضع بحثه من خلال عملية قص ولصق وكتابة ما يلزم كتابته أو تعديله بعد اللصق.

الموقع الالكتروني للمجلة:http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الموقع الالكتروني للمؤتمر العلمي

https://taiz.edu.ye/fiec/